



المبادئ والأهداف والأسلوب لحركة فتح بين النظام الأساسي الحالي واستحقاقات عملية السلام

جهاد حرب وسائد الزين

مقدمة

أحدث انخراط حركة فتح عبر منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام (منذ مباحثات مدريد والاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية ١٩٩٣-١٩٩٥) تحولاً هاماً في البنية الفكرية والخطاب السياسي لحركة فتح ومواقفها من الصراع مع إسرائيل بمستوياته المختلفة؛ حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية التي تقودها حركة فتح بقرارات الأمم المتحدة ١٩٤ و٢٤٢ و٣٣٨ وبحق إسرائيل في الوجود ونبذت العنف والمطالبة بإقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. في حين بقيت مبادئ الحركة وأهدافها المنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة (المتبناة منذ نشأة حركة فتح عام ١٩٥٨)، والداعية إلى تصفية الكيان الصهيوني وتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، واعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، كما هي دون تغيير.

وتشير استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بين أعضاء حركة فتح وكوادرها إلى رغبة عالية بإجراء تعديلات على مواد النظام الأساسي المتعلقة بالمبادئ والأهداف والأسلوب، حيث أيده ٧٤٪ من أعضاء ومناصري حركة فتح الذين شاركوا في الانتخابات الداخلية «البرلمانية» لاختيار مرشحي الحركة في الانتخابات التشريعية بينما عارض التعديل ٢٤٪. وأيد إجراء التعديل ٦٤٪ من كوادر وقيادات حركة فتح الذين شاركوا في مؤتمرات الأقاليم التي جرت في الضفة الغربية العام ٢٠٠٧ فيما عارضه ٣٣٪.

تتناول هذه الورقة أسباب عدم إجراء تعديلات على المبادئ والأهداف والأسلوب لحركة فتح، ووجهات النظر المختلفة داخل الحركة بالنسبة لهذه المسألة، والصيغ المقترحة لإجراء هذا التعديل أو التغيير.

تتصارع ثلاث وجهات نظر داخل حركة فتح بشأن مسألة تعديل المبادئ والأهداف والأسلوب المذكورة في النظام الأساسي للحركة: الأولى تعارض من حيث المبدأ إجراء أي تعديل على المبادئ والأهداف والأسلوب باعتبار أن هذه المبادئ وضعت قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومن أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وأن أهداف الحركة لم تنجز بعد. والثانية تدعو إلى التريث والتروي، وربط إجراء هذه التعديلات بسلك الحكومة الإسرائيلية، وبتغيير مبادئ وأهداف وأساليب الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية. والثالثة تعتقد بأنه يجب إجراء تعديلات وتغييرات في هذه النصوص كي تتسجم مع الخطوات والمواقف والبرامج السياسية التي صدرت عن حركة فتح بعد بدء عملية السلام العام ١٩٩١.

المركز الفلسطيني للبحوث
السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين
هاتف : 02 2964933
فاكس : 02 2964934

e-mail: pcpsr@pcpsr.org
http://www.pcpsr.org

(١) الاتجاه الرافض لإجراء التعديل

يبدو أن السبب الإجرائي «الظاهري» لعدم إجراء أي تعديل في النظام الأساسي لحركة فتح هو عدم عقد أي مؤتمر للحركة منذ المؤتمر الخامس عام ١٩٨٩؛ باعتبار المؤتمر العام هو الهيئة الشرعية (أو التشريعية) الوحيدة داخل حركة فتح التي تتمتع بصلاحيات إجراء تعديلات على النظام الأساسي، أما الأسباب الجوهرية لعدم إجراء هذا التعديل وفق وجهة نظر أصحابها هي:

يعتقد أصحاب هذا الرأي أن تعديل النظام الأساسي هو من حيث المبدأ موضوع حساس وأساسي وتاريخي، وليس من السهل إجراء أي تعديل في هذه الوثيقة. وهنا لا يجد أصحاب هذا الاتجاه أي تناقض في عدم إجراء أي تعديل في النص بينما هناك تغيير في المواقف والسلوك والخطاب الفتحاوي، فوفق هذا الرأي ما يزال للتاريخ أهميته بالنسبة لحركة فتح، ويعتبر النظام الأساسي تراث فتحاوي ينبغي الحفاظ عليه. ويستخدم أصحاب هذا الرأي حجة تدعّم برأيهم عدم ضرورة إجراء أي تعديل في النظام الأساسي للحركة مفادها أن تركيز المجتمع الدولي انصب في الماضي على ضرورة تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني (ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية) وليس تعديل النظام الأساسي لحركة فتح كون منظمة التحرير هي التي وقعت على اتفاقات السلام مع إسرائيل بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وليس حركة فتح.

يعتبر آخرون من أصحاب هذا الرأي بأن تعثر ثم جمود المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وعدم انتهاء مرحلة التحرر الوطني، واندلاع الانتفاضة الثانية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية العام ٢٠٠٠، كلها أسباب جوهرية لعدم تعديل المبادئ والأهداف والأسلوب، ما يستدعي عدم تحول حركة فتح من حركة سرية عسكرية بالكامل (حسب النظام الأساسي الحالي) إلى حزب سياسي علني «سلمي» حسبما تتطلب عملية السلام، والتخلي عن الكفاح المسلح في هذه المرحلة. ويعتمد أصحاب هذا الرأي على أن الأسلوب السلمي والمفاوضات السياسية لم تأت بالدولة الفلسطينية والاستقلال للشعب الفلسطيني. كما أن إسرائيل لم تلتزم بتطبيق الاتفاقيات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، بل عملت على تفويض مشروع السلطة الفلسطينية من خلال ضرب بنيتها التحتية (المطار، مشروع الميناء، هيئة الإذاعة والتلفزيون، الأجهزة الأمنية)، وحصار وعزل رئيسها واعتباره غير ذي صلة، واعتقال النواب والوزراء، وتعطيل عمل المجلس التشريعي والحكومة، وخلق الوقائع على الأرض بشكل استباقي لمفاوضات الوضع المتعلقة بالقدس والاستيطان والحدود واللاجئين والمياه.

«لن نلغي تاريخنا بل سنطوره وسنخرج بالإستراتيجية ومبادئ وأهداف جديدة. هذا تطور فكري وسياسي، وتطور الوضع الدولي، نحن غير متغلقين».

مقابلة مع انتصار الوزير عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ٢٠٠٦/٣/٩

يقترح آخرون صياغة برنامج سياسي للحركة يؤكد على مضامين ومبادئ عملية السلام وإعلان المبادئ الفلسطينية-الإسرائيلي والاتفاقيات التي تلتها بدلا من تعديل النظام الأساسي للحركة، ويمثل البرنامج السياسي بنفس الوقت خطة عمل للحركة في هذه المرحلة. قامت حركة فتح بصياغة هذا البرنامج في دورات المجلس الثوري المختلفة وآخرها الدورة الرابعة والعشرين التي انعقدت العام ٢٠٠٤.

مقتطفات من بيان المجلس الثوري لحركة فتح

الدورة الرابعة والعشرين للحركة تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠٠٤

«يؤكد المجلس الثوري تمسك شعبنا المطلق بحق الدفاع المشروع عن وجوده وأرضه ووطنه ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي واستيوائه، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وانسحاب قوات الاحتلال من جميع الأراضي الفلسطينية وحتى حدود عام ١٩٦٧».

وعلى الصعيد السياسي يؤكد المجلس الثوري تمسكنا بالشرعية الدولية وقراراتها، ويطالب الأسرة الدولية بالتحرك الفوري لإلزام حكومة إسرائيل بتطبيق هذه القرارات دون تأخير، وبوقف الاستيطان وهدم جدار الفصل والتمييز العنصري، وبنسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى مواقعها في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠».

«إن المجلس الثوري يؤكد أنّ خيار السلام واعتماد المفاوضات هو خيار رئيسنا العظيم ياسر عرفات، وخيار أطرنا الشرعية وخيار شعبنا في مسيرته الطاهرة نحو الاستقلال والحرية والدولة المستقلة، وعلى هذا الأساس فإن حركة فتح تتمسك بقرارات الشرعية الوطنية التي أقرتها مجالسنا الوطنية، وبالوثائق الوطنية التي ضحى في سبيلها الرئيس أبو عمار، وفي نفس الوقت تتمسك حركة فتح بقرارات الشرعية الدولية، وبخطة خارطة الطريق، التي أقرها مجلس الأمن الدولي في قراره ١٥١٥».

(٢) الاتجاه الداعي للتريث وربط التعديل بالموقف الإسرائيلي من عملية السلام

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنه يجب استخدام مسألة تعديل النظام الأساسي لحركة فتح كورقة تفاوضية مع إسرائيل؛ بحيث تدفع الأخيرة ثمن تغيير أو تعديل هذه المواد، فطالما لم تغير الأحزاب الإسرائيلية «الصهيونية» أنظمتها الأساسية «الداخلية» وبرامجها السياسية، فإنه لا حاجة لإجراء أي تعديل في النظام الأساسي لحركة فتح. فحزبا العمل والليكود، اللذان تفاوضت معهما منظمة التحرير الفلسطينية، لم يغيرا موثيقهما ومبادئهما وبرامجهما السياسية وما زالا يقولان لا للدولة الفلسطينية والقدس وحق العودة، كذلك الحال مع حزب «كاديما» حديث التأسيس.

«الأيديولوجية في فتح وطنية لها علاقة بالأرض والوطن وليست فكرية. أنا لا أرى ضرورة لمس هذه الأيديولوجية الآن، ما دامت التسوية السياسية متعثرة، فما بالك عند الحديث عن تسوية تاريخية»

مقابلة مع أحمد غنيم عضو المجلس الثوري لحركة فتح في ٢٠٠٥/١١/٧

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الإسرائيلي (خاصة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية) لا يشجع على إجراء أي تعديل أو تغيير في هذه المواد؛ فإسرائيل أعادت احتلال الأراضي التي انسحبت منها بموجب اتفاقيات السلام، ووسعت استيطانها، وبنّت الجدار المخالف للقانون الدولي وللاتفاقيات التي تنص على عدم جواز فرض وقائع على الأرض تؤثر على نتائج الحل النهائي، ولم يعد هناك أية مفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي سواء بالنسبة للقضايا المحلية أو القضايا النهائية، بالتالي فمن الأفضل التروي والانتظار حتى تغير إسرائيل من سلوكها نحو السلام الفعلي، عندها يكون هناك فرصة حقيقية لتغيير المبادئ والأهداف والأسلوب.

(٣) الاتجاه الداعي للتعديل والتغيير

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن هناك فجوة كبيرة ما بين المبادئ والأهداف والأسلوب المنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة وبين البرنامج السياسي للحركة. مما يحتم إجراء تعديلات على النظام الأساسي لتنسجم مع الخطوات العملية التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح، عشية وبعد توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي في العام ١٩٩٣.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الواقعية السياسية والبراغماتية والمرونة التي تتصف بها حركة فتح تاريخيا لها أثر كبير على مواقفها وبرامجها وأهدافها وفكرها وخطابها السياسي منذ انطلاقتها في العام ١٩٦٥، الأمر الذي عكس نفسه في الممارسة، كالمبادرة السياسية التي أطلقها الرئيس الراحل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في خطابه أمام الأمم المتحدة في جنيف العام ١٩٧٤، وتبني منظمة التحرير، التي تقودها حركة فتح، البرنامج المحلي (بناء السلطة الوطنية على أي جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية)، ثم إطلاق برنامج السلام الفلسطيني الذي تبنته منظمة التحرير في دورتها التاسعة عشرة التي انعقدت في الجزائر العام ١٩٨٨ ومبادرة السلام الفلسطينية العام ١٩٨٩، ثم المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام ضمن وفد أردني-فلسطيني مشترك على أساس قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، ثم المشاركة في مفاوضات أوسلو السرية والتوقيع على إعلان المبادئ بواشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

كما يعتمد أصحاب هذا الاتجاه على الرغبة العالية لدى كوادر الحركة (٦٤٪ ممن شاركوا في مؤتمرات الأقاليم) بإجراء تعديلات على مواد النظام الأساسي المتعلقة بالمبادئ والأهداف والأسلوب.

عزا أصحاب الاتجاه الداعي لتعديل بعض مبادئ وأهداف الحركة إلى عدد من العوامل منها؛

١. **تأثر الخطاب والمواقف السياسية الفلسطينية بالتحويلات الدولية في العقد الأخير من القرن الماضي المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وتحول العالم من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية بعد هذا الانهيار، وتبعات حرب الخليج الثانية والتشردم العربي الذي حدث خلالها وبعدها، والخلل القائم الكبير في ميزان القوى لصالح إسرائيل؛ ما يدعو إلى إعادة النظر في المبادئ والأهداف والأساليب، أي هدف تحرير كل فلسطين، وهدف تصفية «الكيان الصهيوني»، ورفض كل الحلول السلمية البديلة عن تصفية هذا الكيان، واعتبار الكفاح المسلح**

«فمثلا الباب الأول يتحدث عن أن المشاريع والقرارات التي صدرت، أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة، والتي تمس حق شعبنا في وطنه، هي باطله ومرفوضة، فهل هذا يتناسب مع ما نحن فيه منذ عام ١٩٩٤، وفيه أيضا أن الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية، في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب، وان الوجود الإسرائيلي في فلسطين، هو غزو صهيوني، وعلينا أن نعمل لتدميره وإزلاته، فهل هذا الطرح يتناسب مع ما نحن عليه الآن؟ وفيه أيضا إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطني، فهل هذا الطرح يتناسب أيضا مع الواقع؟ كنا نقول إن الكفاح المسلح هو إستراتيجية عملنا، ثم غيرنا، وقلنا إن السلام هو إستراتيجية عملنا، وكنا أيضا نقاوم كل الحلول السياسية لقضيتنا، ثم دخلنا في معترك هذه الحلول».

صخر بيسيسو، نائب أمين سر المجلس الثوري للحركة ورئيس لجنة تطوير النظام الأساسي، ندوة منتدى الفكر والحوار الوطني حول حركة فتح

والمستقبل، ٢٠٠٥/٠٣/١٤، www.fateh.net

الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين، إلى غير ذلك من المواد ذات العلاقة.

«يجب تعديل هذه المبادئ لأنه لا يجوز وجود هوة هائلة بين البرنامج السياسي للحركة ونظامها الأساسي ومجموعة نصوصه. على سبيل المثال لم يعد الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، هناك طرق أخرى. لم يعد برنامجنا تحرير كل فلسطين من النهر إلى البحر بل الدولة في حدود الـ ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين. هناك بعض النصوص التي يجب موازنتها مع الواقع والتطورات بما لا يمس التبعئة الفكرية التي قد تكون حق طبيعي للفلسطينيين مثل أن يتحدثوا عن حيفا ويافا».

مقابلة مع نايف سويطات عضو قيادي في «فتح» ٢٠٠٦/٠٢/٢٦

«يجب إعادة النظر في المبادئ لأن الخطاب الفتحاوي لا يتحدث عن هذه المبادئ. نحن اعترفنا بدولة إسرائيل ولم نعد ندعو إلى إبادتها أو إلى دولة واحدة ثنائية القومية».

إلى جانب الكفاح المسلح أصبح هناك العمل السياسي والمفاوضات والحوار. المبادئ تحتاج إلى إعادة صياغة من جديد».

مقابلة مع عيسى قراقع عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح في ٢٠٠٦/٠٢/٢٢

٢. اعتماد أساليب نضال جديدة، برزت خلال الانتفاضة الأولى، ذات جدوى إلى جانب العمل المسلح - الذي كان يمارس من خارج فلسطين - مثل الأشكال الجماهيرية والشعبية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في إضافة هذه الأشكال إلى الشكل المسلح الذي كان يعتبر الشكل الوحيد لتحرير فلسطين في النظام الأساسي لحركة فتح (م ١٧). يضاف إلى ذلك أن خيار الكفاح المسلح وحده لم ينجح في حسم الصراع بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل. كما أن اختلاف ساحات المواجهة مع الاحتلال تقتضي اعتماد أو استخدام الأسلوب الأنجع في مجابهة الاحتلال وفقا للمعطيات الذاتية والموضوعية في المواقع المختلفة، ما يتوجب المزوجة بين أشكال النضال كافة المسلحة منها والسياسية والجماهيرية والدبلوماسية والإعلامية.

٣. تصاعد العمل السياسي طوال الثلاثين عاما الماضية، حيث قامت حركة فتح بإجراء اتصالات مع نشطاء سلام إسرائيليين في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وتجاوبت مع بعض المبادرات العربية والدولية السياسية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي وقامت بنشاط سياسي ودبلوماسي وإعلامي، ثم جماهيري وشعبي في بداية الانتفاضتين الأولى والثانية، ولم يكن نضالها مقتصرًا في الواقع على الشكل المسلح أو «الثورة الشعبية المسلحة» أو «حرب التحرير الشعبية» فقط.

٤. ضرورة التوافق ما بين الخطاب السياسي والمبادئ والأهداف، فقد صاغت حركة فتح العام ٢٠٠٤ برنامجا سياسيا يقوم على الموافقة على قرارات الشرعية الدولية رقم ١٩٤، و ٢٤٢، و ٣٣٨، وتحديد هدفها في تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وحصر نضال الحركة فيها، رغم بعض العمليات المتفرقة داخل إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية. ألغى هذا البرنامج عمليا هدف تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً (م ١٢)، كما غير موقف حركة فتح من المشاريع والاتفاقات والقرارات الدولية من اعتبارها باطلة ومرفوضة إلى الموافقة عليها (م ٦)، وألغى هدف إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني، المادة (١٣)، وألغى أسلوب - مقاومة كل الحلول السياسية المطروحة كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين بعد قبول حركة فتح بحل الدولتين (الفلسطينية والإسرائيلية) ورؤية الرئيس بوش ذات العلاقة.

الخلاصة:

يعد إجراء تعديل في المبادئ والأهداف والأسلوب استجابةً لمتغيرات سياسية كبيرة حدثت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي طالت الفكر والخطاب السياسيين ليس فقط المتعلق بحركة فتح بل بمجمل الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية منذ مبادرة السلام الفلسطينية التي أطلقتها منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٨٩ مروراً بمباحثات مدريد وتوقيع الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. كما ينهي هذا التعديل حالة التناقض القائمة ما بين المنطلقات الفكرية للحركة (المبادئ والأهداف والأسلوب) وبين الممارسة (الخطاب والبرنامج السياسيين).

ترتبط مسألة إجراء تعديل أو تغيير في النظام الأساسي لحركة فتح، بشكل غير مباشر، بمسائل كإعادة النظر في المركزية الديمقراطية، وإشراك القواعد التنظيمية والهيئات الدنيا في عملية صنع القرار داخل الحركة، وإعمال مبدأ الانتخاب للعضوية في المؤتمرات الحركية وتقليص، إلى أدنى حد، التعيينات لعضوية المؤتمرات، وضرورة عقد المؤتمر العام السادس للحركة صاحب الصلاحية في إجراء أي تعديل أو تغيير في النظام الأساسي، وتخفيض نسبة مشاركة العسكر في المؤتمر السادس لتعكس المتغيرات والتطورات السياسية منذ بدء عملية السلام. كما أنه يرتبط بإجراء تغييرات في هيكلية حركة فتح لتعكس الانتقال من العمل العسكري السري إلى العمل السياسي العلني لتوفير جو ملائم للنقاش حول النظام الأساسي لحركة فتح.

إن إجراء أي تعديل في النظام الأساسي لحركة فتح يتطلب عقد المؤتمر العام السادس للحركة، وإجراء نقاش معمق وشامل للمواد التي بحاجة إلى تعديل أو تغيير وذلك من خلال تبادل وجهات النظر في هذا الخصوص والصيغ المقترحة المقدمة من اللجان ذات الاختصاص، وتحديد الإطار السياسي الذي سيتم فيه هذا التعديل أو التغيير.

(١) التعديلات المقترحة على المبادئ والأهداف والأسلوب

بناءً على استطلاعات الرأي والمقابلات وورشات العمل التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تقترح هذه الورقة صيغا لتعديل المبادئ والأهداف والأسلوب، تنسجم مع وثيقة إعلان الاستقلال والخطاب السياسي الصادر عن مؤسسات حركة فتح، بشكل خاص المجلس الثوري (بيان دورة الشهيد فيصل الحسيني واللواء أحمد مفرج (أبو حميد) في شباط/ فبراير ٢٠٠٤)، والتطورات السياسية التي رافقت عملية السلام بالقبول بالقرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ١٩٤ و ٢٤٢ و ٣٣٨، والتوقيع على إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي العام ١٩٩٣، والاتفاقيات التي تلتها، ومقررات قمة بيروت العربية في نيسان/ ابريل ٢٠٠٢. وذلك في إطار المراجعة الفكرية للحركة والتكامل ما بين المنطلقات الفكرية للحركة والخطاب السياسي لها.

فيما يتعلق بالمبادئ، تقترح الورقة تعديل المبدأ السادس ليصبح «المشاريع والاتفاقيات التي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة. وتمسك الحركة بقرارات هيئة الأمم الداعمة لحق الشعب الفلسطيني في وطنه». وتغيير المبدأ السابع المتعلق بـ «الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب» ليصبح «الاحتلال الإسرائيلي جريمة بحق الشعب الفلسطيني ينبغي مقاومتها بكافة الوسائل المشروعة». وكذلك المبدأ الثامن ليصبح «الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة هو غزو عدواني وقاعدة استعمارية توسعية».

كما تقترح الورقة تعديلات على القسم الخاص بالأهداف لتصبح المادة ١٢ تنص على «تحرير فلسطين تحريراً كاملاً بإنهاء الاحتلال وتصفية الاستيطان الإسرائيلي بكافة أشكاله». وإضافة مادتين جديدتين إلى هذا القسم الأولى تتعلق بهدف إحلال السلام العادل والشامل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، والثانية تتعلق بحل قضية اللاجئين على أساس قرار هيئة الأمم المتحدة ١٩٤.

وتتمثل التعديلات الخاصة بقسم الأسلوب بتوسيع أساليب المقاومة المشروعة بحيث لا تقتصر على الكفاح المسلح فقط بل اعتباره أحد الأساليب المستخدمة إلى جانب الأشكال النضالية الأخرى الجماهيرية والسياسية والإعلامية والدبلوماسية وذلك وفقاً لمقتضيات كل مرحلة وظروفها بما يحافظ على مقومات صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال. كما تراعى التعديلات التحولات التي طرأت على ساحة العمل الفلسطيني بظهور قوى اجتماعية ذات ثقل كمنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية والإسلامية بحيث يصبح السعي لتحقيق الوحدة الوطنية ليس فقط للقوى الوطنية العاملة على أرض المعركة بل من خلال لقاء جميع الفصائل والأحزاب والقوى الاجتماعية والشخصيات الوطنية والإسلامية ضمن برنامج العمل والوفاق الوطني.

تجدون التعديلات المقترحة على المبادئ والأهداف والأسلوب حسب كل بند وبشكل مفصل في الملحق رقم (١).

(٢) مكان المبادئ والأهداف والأسلوب

يتوفر خياران أمام أعضاء المؤتمر السادس لتحديد مكان المبادئ والأهداف والأسلوب (المنطلقات الفكرية) في النظام الأساسي بصيغتها الجديدة:

الخيار الأول: الإبقاء على مكانها في النظام الأساسي للحركة

يتمثل الخيار الأول في الإبقاء على المبادئ الأساسية للحركة والأهداف والأسلوب في مكانها أي الباب الأول في النظام الأساسي ما بعد المقدمة التي تتحدث عن المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام، والباب الثاني الذي يحدد القواعد والأسس التنظيمية، مما يحافظ على تراث حركة فتح وعدم المساس بالوثيقة الأساسية على مستوى تقسيم النظام الداخلي وهو يشكل عاملاً نفسياً لأعضاء الحركة بالمحافظة على ما أنتجه الآباء المؤسسون.

الخيار الثاني: وضع المبادئ والأهداف في مقدمة النظام الأساسي

يقترح هذا الخيار نقل المواد المتعلقة بالمبادئ والأهداف والأسلوب إلى مقدمة النظام الأساسي، بحيث تصبح المقدمة المحور الفكري للنظام الأساسي وهي توضح المنطلقات الفكرية للحركة ورؤيتها قبل الشروع بالقواعد التنظيمية المحددة لمؤسسات الحركة وآليات تشكيلها وعملها. (مرفق معدل مقدمة النظام الأساسي)

«كان يتحدث النظام الأساسي للحركة عن أن الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ولكن خلال عملية النضال، اكتشفت حركة فتح أنه لا يمكن أن يكون فقط الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق هذا الهدف، وأنه لا بد أن تمارس أساليب أخرى سياسية، دبلوماسية إعلامية، ثقافية، جماهيرية، ومن هنا كان تعدد النشاطات والممارسات، إلى أن وصلنا إلى مؤتمر مدريد، وما تلاه من اتفاقيات. وحقيقة فإنه قبل مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، أعلننا أن السلام هو إستراتيجية العمل الفلسطيني، وللسلام أساليب لا بد أن تكون مختلفة عن أساليب حرب الشعب طويلة الأمد، وبالتالي عند عودتنا إلى الوطن وما تلاه من اتفاقيات، كان يجب أن يجري الحديث عن تعدد أساليب العملية النضالية، والتركيز على العمل السياسي والجماهيري».

صخر بسيسو، نائب أمين سر المجلس الثوري للحركة ورئيس لجنة تطوير النظام الأساسي، ندوة منتدى الفكر والحوار الوطني حول حركة فتح والمستقبل، ٢٠٠٥/٠٣/١٤.

www.fateh.net

ملحق رقم (١): جدول خاص بالتعديلات المقترحة على المواد المتعلقة بالمبادئ والأهداف والأسلوب لحركة فتح

رقم المادة	الصيغة الحالية	الصيغة المقترحة	ملاحظات
المبادئ			
١	فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها .	تبقى كما هي	
٢	الشعب الفلسطيني صاحب الحق الطبيعي والشرعي في فلسطين وهو ذو شخصية مستقلة ويملك وحده حق تقرير مصيره واستلام زمام قضيته دون وصاية أو تبعية أو توجيه وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه .	تبقى كما هي	
٣	الثورة الفلسطينية طليعة الأمة العربية في معركة تحرير فلسطين .	تبقى كما هي	
٤	نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والامبريالية العالمية .	نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الاحتلال الأجنبي والاستعمار والامبريالية العالمية .	تنسجم مع الفقرة ٣ من بيان المجلس الثوري في دورة الشهيد فيصل الحسيني واللواء أحمد مفرج (أبو حميد) ، شباط / فبراير ٢٠٠٤ .
٥	معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكافة إمكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية .	تبقى كما هي	
٦	المشاريع والاتفاقات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو أية مجموعة من الدول أو أي دولة منفردة بشأن قضية فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة .	المشاريع والاتفاقات التي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة . وتمسك الحركة بقرارات هيئة الأمم الداعمة لحق الشعب الفلسطيني في وطنه .	تنسجم مع الفقرة ٢ من بيان المجلس الثوري في دورة الشهيد فيصل الحسيني واللواء أحمد مفرج (أبو حميد) ، شباط / فبراير ٢٠٠٤ .
٧	الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب .	الاحتلال الإسرائيلي جريمة بحق الشعب الفلسطيني ينبغي مقاومته بكافة الوسائل المشروعة .	تنسجم مع الفقرة ٢ من بيان المجلس الثوري في دورة الشهيد فيصل الحسيني واللواء أحمد مفرج (أبو حميد) ، شباط / فبراير ٢٠٠٤ .
٨	الوجود الإسرائيلي في فلسطين هو غزو صهيوني عدواني وقاعدة استعمارية توسعية وحليف طبيعي للاستعمار والإمبريالية العالمية	الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة هو غزو عدواني وقاعدة استعمارية توسعية .	
٩	تحرير الديار المقدسة والدفاع عن حرمانها واجب عربي وإسلامي وإنساني .	تبقى كما هي	
١٠	حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) حركة وطنية ثورية مستقلة وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني .	تبقى كما هي	
١١	الجهاد التي تخوض الثورة وتقوم بالتحرير هي صاحبة الأرض ومالكة فلسطين .	تبقى كما هي	

الأهداف		
١٢	تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً .	تحرير فلسطين تحريراً كاملاً بإنهاء الاحتلال وتصفية الاستيطان الإسرائيلي بكافة أشكاله .
مادة جديدة		<p>إحلال السلام العادل والشامل ما بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي خيار استراتيجي يقوم على أساس القرارات الصادرة من هيئة الأمم المتحدة .</p> <p>إحلال السلام العادل والشامل ما بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي خيار استراتيجي يقوم على أساس القرارات الصادرة من هيئة الأمم المتحدة .</p> <p>٢٠٠٤ .</p>
مادة جديدة		<p>حل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، الناجمة عن طرد العصابات الصهيونية للفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨ ، على أساس قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤ .</p>
١٣	إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني وتحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز في الدين والعقيدة وتكون القدس عاصمة لها .	إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تحفظ للمواطنين حقوقهم على أساس العدل والمساواة دون تمييز في الدين أو اللون أو الجنس وتكون القدس عاصمة لها .
١٤	بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين .	بناء نظام سياسي ديمقراطي يضمن صيانة حقوق الإنسان ، ويكفل الحريات العامة لجميع المواطنين .
١٥	المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد .	المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية بالتححر والتطور والديمقراطية والوحدة .
١٦	مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة .	تبقى كما هي
الأسلوب		
١٧	الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين .	المقاومة المشروعة للاحتلال بكافة أشكالها الطريق الحتمي لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

<p>تنسجم مع الفقرة ٩ من بيان المجلس الثوري في دورة الشهيدين فيصل الحسيني واللواء أحمد مفرج (أبو حميد)، شباط / فبراير ٢٠٠٤.</p>	<p>الاعتماد على الشعب الفلسطيني كطليعة وأساس، وعلى الأمة العربية كشريك في المعركة وتحقيق التلاحم الفعلي بين الأمة العربية والشعب الفلسطيني بإشراك الجماهير العربية في المعركة من أجل إنهاء الاحتلال.</p>	<p>١٨</p>
<p>تنسجم مع الفقرة ٢ من بيان المجلس الثوري في دورة الشهيدين فيصل الحسيني واللواء أحمد مفرج (أبو حميد)، شباط / فبراير ٢٠٠٤.</p>	<p>الكفاح المسلح هو شكل من أشكال المقاومة المشروعة إلى جانب أشكال النضال؛ الجماهيرية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية، وفقاً لكل مرحلة من مراحل النضال ومقتضياتها للحفاظ على مقومات صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال.</p>	<p>١٩</p>
<p>تنسجم مع الفقرة ١٩ من بيان المجلس الثوري في دورة الشهيدين فيصل الحسيني واللواء أحمد مفرج (أبو حميد)، شباط / فبراير ٢٠٠٤.</p>	<p>السعي لتحقيق الوحدة الوطنية من خلال لقاء جميع الفصائل والأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والإسلامية ضمن برنامج العمل والوفاق الوطني.</p>	<p>٢٠</p>
	<p>العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي لتجسيد الرأي العام العالمي مع عدالة قضيتنا الوطنية، وهذا لا يتعارض ولا يتناقض مع الارتباط المصيري بين الأمة العربية والشعب الفلسطيني.</p>	<p>٢١</p>
<p>تنسجم مع الفقرة ١٤ من بيان المجلس الثوري في دورة الشهيدين فيصل الحسيني واللواء أحمد مفرج (أبو حميد)، شباط / فبراير ٢٠٠٤.</p>	<p>مقاومة كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها أو الوصاية على شعبها من أية جهة، والتعامل مع كافة الحلول السياسية المطروحة في إطار تكريس حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤.</p>	<p>٢٢</p>

ملحق رقم (٢): مقدمة النظام

تنبع أهمية هذا النظام من كونه تطبيقاً للمنطلقات النضالية التي تقوم عليها الحركة، وهو تعبير عن نظرتها لطبيعة العلاقات التي تقوم بين الحركة وبين مختلف القوى والتنظيمات. كما انه الإطار التنظيمي الذي يحدد علاقة الأعضاء بعضهم ببعض بشكل يحفظ خط الحركة، ومستقبل الثورة.

أولاً: المنطلقات الفكرية التي تقوم عليها الحركة

(١) المبادئ

تؤكد الحركة على البعد القومي للنضال الفلسطيني؛ ففلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها. ومعركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكافة إمكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية. لكن الثورة الفلسطينية هي طليعة الأمة العربية في معركة تحرير فلسطين.

وترى حركة فتح أن الشعب الفلسطيني صاحب الحق الطبيعي والشرعي في فلسطين وهو ذو شخصية مستقلة ويملك وحده حق تقرير مصيره واستلام زمام قضيته دون وصاية أو تبعية أو توجيه وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه. وأن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) حركة وطنية ثورية مستقلة وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

وتعتبر الحركة أن الاحتلال الإسرائيلي جريمة بحق الشعب الفلسطيني ينبغي مقاومته بكافة الوسائل المشروعة، وأن الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة هو غزو وعدواني وقاعدة استعمارية توسعية.

وتؤكد الحركة على أن تحرير الديار المقدسة والدفاع عن حرمتها واجب عربي وإسلامي وإنساني. وأن نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الاحتلال الأجنبي والاستعمار والامبريالية العالمية. وترى الحركة أن المشاريع والاتفاقات التي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطله ومرفوضة وفي الوقت نفسه تتمسك بالحركة بقرارات هيئة الأمم الداعمة لحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

(٢) الأهداف

تحدد حركة فتح أهدافها بتحرير فلسطين تحريراً كاملاً بإنهاء الاحتلال وتصفية الاستيطان الإسرائيلي بكافة أشكاله. وإحلال السلام العادل والشامل ما بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي خيار استراتيجي يقوم على أساس القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة. وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، الناجمة عن طرد العصابات الصهيونية للفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨، على أساس قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

وتسعى الحركة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تحفظ للمواطنين حقوقهم على أساس العدل والمساواة دون تمييز في العرق أو الدين أو العقيدة أو اللون أو الجنس وتكون القدس عاصمة لها. وبناء نظام سياسي ديمقراطي يضمن صيانة حقوق الإنسان، ويكفل الحريات العامة لجميع المواطنين.

وتنظر الحركة إلى المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية بالتححر والتطور والديمقراطية والوحدة، ومساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة.

(٣) الأسلوب

تستخدم الحركة في سبيل تحقيق أهدافها المقاومة المشروعة للاحتلال بكافة أشكالها والمقاومة هي الطريق الحتمي لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وترى الحركة أن الكفاح المسلح هو شكل من أشكال المقاومة المشروعة إلى جانب أشكال النضال؛ الجماهيرية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية، وفقاً لكل مرحلة من مراحل النضال ومقتضياتها للحفاظ على مقومات صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال.

وتسعى الحركة لتحقيق الوحدة الوطنية من خلال لقاء جميع الفصائل والأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والإسلامية ضمن برنامج العمل والوفاق الوطني، باعتبار الشعب الفلسطيني هو الطليعة والأساس في معركة تقرير المصير، والأمة العربية شريك في هذه المعركة وذلك بتحقيق التلاحم الفعلي بين الأمة العربية والشعب العربي الفلسطيني لإشراك الجماهير العربية في المعركة من أجل إنهاء الاحتلال.

وتعمل الحركة على إبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي لتجديد الرأي العام العالمي مع عدالة قضيتنا الوطنية، وهذا لا يتعارض ولا يتناقض مع الارتباط المصيري بين الأمة العربية والشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، فإن حركة فتح تقاوم كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها أو الوصاية على شعبها من أية جهة، والتعامل مع كافة الحلول السياسية المطروحة في إطار تكريس حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ثانياً: يقوم هذا النظام على الأسس التالية:

١. إن الثورة الشعبية التي نخوضها تنطلق من موقف مبدئي وهو أن قضيتنا هي قضية الجماهير وليست قضية فئة مميزة منفصلة عن هذه الجماهير ، وأن الشعب قادر على ممارسة النضال بكفاءة عالية وحسد صادق وعزيمة قوية ، وهو الحامي المخلص للتنظيم الثوري . ولقد جاء هذا النظام محققاً لأشد الالتحام بين الحركة والجماهير ، عن طريق البناء الهرمي في الحركة بحيث تكون هذه الجماهير هي القاعدة العريضة له .
٢. ومن هذه النظرة إلى دور الجماهير في الثورة يبرز دور القاعدة المنظمة في الحركة باعتبارها على تماس مباشر مع الجماهير ، تعيش بينها وتحس مشاعرها وتستلهم تطلعاتها ، وهي لذلك مصدر السلطات في الحركة والوصية الوحيدة الآمنة عليها ، وهي القوة الحقيقية التي يعود إليها حق اتخاذ القرارات الحاسمة ، وعليها تقع مسؤولية انتخاب القيادات في جميع المستويات . ويتم ذلك عن طريق الانتخاب المباشر على درجات بسبب مقتضيات العمل السري ، وبسبب تشتت الجغرافي الذي تعانيه جماهيرنا الفلسطينية .
٣. ان القيادات المنبثقة عن القاعدة تمارس صلاحياتها على أسس ديمقراطية . وتكون القيادات مسؤولة مسؤولية تامة أمام مؤتمراتها ومجالسها ، وتمارس القيادات الأعلى مسؤولية مركزية تعبر عن وحدة التنظيم الكاملة في الأقاليم والأجهزة والمؤسسات .
٤. إن الحركة تشجع إلى آخر مدى حرية الرأي والانتقاد على أن يكون ذلك دائماً ضمن الأطر التنظيمية في الحركة ومن خلال مبادئها . وأن هذه الحرية حق مقدس لجميع الأعضاء ولا يحق لأية سلطة أن تجردهم منها ولا يكون أي رأي أو انتقاد داخل صفوف الحركة ضمن المبادئ والأصول سبباً في اتهام العضو ومحاسبته فيما بعد ذلك . إن الرأي الحر هو الضمان الوحيد لمنع القيادات من الوقوع في الأخطاء والانحرافات والوسيلة الفعالة في إسماع صوت الجماهير من خلال القواعد لقيادات الحركة .
٥. إن الحركة تؤمن بضرورة النقد الذاتي من قبل جميع أعضائها بشكل عام ، ومن قبل المسؤولين بشكل خاص ، وذلك في سبيل تحقيق الغاية من حرية الانتقاد وحرية الرأي المتمثلة في وضع حد لاستمرار الأخطاء ، وإظهار مدى الاستعداد للاستفادة من النقد والنقد الذاتي بشكل دائم نقاط انطلاق جديدة تساهم في تطوير تجربة الحركة وإنارة طريقها .
٦. إن الحركة في تصميمها على التحرير ، وعلى إحداث التغييرات التاريخية في المجتمع ، تسعى إلى بعث القيم الأخلاقية الثورية المنسجمة مع أهداف نضالنا ، وإلى إحياء الشعور بالكرامة الإنسانية . وهي لذلك تسعى إلى تحرير الإنسان من كل ما تسرب إليه من مساوئ المجتمع التي عاشها عبر تاريخ طويل ، وخاصة ما تواجهه المرأة من تمييز يعطل قدراتها النضالية ومساهماتها الفعالة في كافة المستويات التنظيمية والحركية ، وأن ذلك يوجب أن تكون العلاقات بين الأعضاء علاقات موضوعية مقياسها مبادئ الحركة وأنظمتها . ولا يكون هناك أي مكان لعلاقات شخصية مبعثها الرغائب والهوى . لذلك فإن الحركة تنظر إلى جميع أعضائها نظرة المساواة الكاملة في جميع حقوقهم وواجباتهم الأساسية ، وترك المجال مفتوحاً أمام العناصر الواعية والمخلصة والنشيطة لكي تتقدم الصفوف وتحتل مراكز القيادة والتوجيه . وهي في الوقت الذي تحرص فيه على أصالة خطها الذي انطلقت به حريضة على الاستفادة من تجاربها ورغبة في إغناء فكرها وتطوير بنيتها بوحى من تلك التجارب .
٧. إن الحركة تسعى من خلال نضالها إلى تعبئة الجماهير ورص صفوفها حول الحركة وأعضائها . وان أعضاء الحركة هم وسيلة هذه التعبئة . لذلك كان على الحركة أن تسهر على أن يكون أعضاؤها مثلاً يجذب الجماهير ويعزز إيمانها ومحببتها بالتنظيم الثوري وأن العضو مطالب باستمرار أن يعيش عيشة الثائر النموذجي الذي يمارس الطاعة والانضباط والصدق والتواضع ونكران الذات والإيثار ، في الوقت الذي يمارس فيه أعلى درجات الاعتزاز بالنفس والتمرد على الواقع والالتزام بمبادئ الحركة .

ثالثاً: المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام

١. حركة (فتح) حركة وطنية ثورية وعضويتها مفتوحة لكل الفلسطينيين .
٢. الثورة للشعب بكل جماهيره التي تخوض الثورة وتمارسها ، والحركة هي التنظيم الثوري القائد وعلى هذا الأساس فإنها هي القوة التنظيمية الثورية صاحبة الحق في توجيه الثورة .
٣. تتألف الحركة من جسم واحد متكامل بقيادة واحدة ، تتكافئ فيها الحقوق والواجبات وتتوزع المسؤوليات وفق أنظمة الحركة ولوائحها .
٤. القيادة الديمقراطية هي الأسلوب الوحيد للقيادة في الحركة وهذا يعني :
- أن الديمقراطية هي الأساس عند البحث والنقاش واتخاذ القرارات في كافة المستويات التنظيمية . وهي الأساس في ممارسة المسؤوليات وتتضمن وحدة العمل والتنظيم والانسجام الفكري والتفاعل السياسي في الحركة .
- وأن النقد والنقد الذاتي هما الأساس في التنقية والتصحيح في الحركة ولا تعتبر العقوبة مطلوبة لذاتها بقدر ما هي وسيلة للتقويم والبناء .
- وأن خضوع الأقلية لرأي الأكثرية أساس في تحقيق الانضباط وتحقيق وجود التنظيم الموحد في التصور والفكر والممارسة .
٥. تؤمن الحركة بقدسية العضوية وحرية الإنسان وترفض مبدأ الانتقام وتقهره ولا تقبل المساس بحق المواطن في المشاركة في الثورة أو تعطيل هذا الحق إلا عندما تكون هذه المشاركة مصدر خطير يهدد سير الحركة وأمنها .

إصدارات أخرى حول حركة فتح

موقف حركة فتح من عملية السلام
في ظل الشراكة السياسية مع حركة حماس

علاء ملحوح

أحدثت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية تغييراً واضحاً في موازين القوى على الساحة الفلسطينية، ففي أول مشاركة لحركة حماس في الانتخابات التشريعية فازت بأغلبية مقاعد المجلس (٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً)، في حين حصلت حركة فتح على ٤٥ مقعداً، وحصلت باقي القوى والمستقلون على ١٣ مقعداً.

وجدت حركة فتح نفسها بعد الانتخابات التشريعية قوة ثانية على الساحة الفلسطينية بعد أن استمرت لحوالي ٤٠ عاماً القوة الأولى في الساحة الفلسطينية، سواء على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية التي نشأت عام ١٩٦٤ أو على صعيد السلطة الفلسطينية التي أنشأت بموجب اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. مرت حركة فتح خلال سنواتها الأربعين الماضية بتجارب مختلفة بدأتها بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، ثم برنامج الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني التي يتساوى فيها مواطنها دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللون. ثم تبنت برنامج العمل مرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي دعا لإقامة سلطة وطنية مناضلة على أي جزء يتم تحريره أو ينسحب منه الاحتلال. ونتيجة لاستمرار الوضع الدولي وموازن القوى لصالح القوى المعادية للشعب الفلسطيني. وافقت حركة فتح على قرارات الشرعية الدولية وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، ودخلت في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع إسرائيل تمخض عنها اتفاق إعلان المبادئ بين م. ت. ف. وإسرائيل.

أظهرت تجربة فتح خلال السنوات الماضية أن موقف حركة فتح من عملية السلام تأثر بالتحويلات المحلية والإقليمية والدولية، بدءاً من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومروراً بخروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت (آخر معقل لها في دول الجوار العربي) وتشتتها في المحيط العربي، وانهيار النظام العالمي (نظام ثنائي القطبية) المتمثل بانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية ليصبح العالم نظام قطب واحد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، إضافة لحرب الخليج الثانية التي اندلعت على ضوء الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، وما تركته نتائج هذه الحرب من انقسام عربي وحصار على منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لموقفها من الحرب.

الحرس الجديد داخل حركة فتح

جهاد حرب

شكل انهيار السلطة الفلسطينية في قطاع غزة منتصف حزيران/يونيو ٢٠٠٧ ضربة قوية ليس فقط للسلطة الفلسطينية بل لحركة فتح وبشكل أساسي للحرس الجديد في حركة فتح المسيطر على القوى الأمنية الرئيسية في قطاع غزة. كما أبرز هذا الانهيار الصراع القائم بين الحرس الجديد والحرس القديم في حركة فتح، وكذلك الصراع القائم بين تيارات الحرس الجديد في الحركة عندما اعتبر بعض قيادات الحركة (من الحرس القديم والجديد على حد سواء) أن الصدمات المسلحة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية «الأمن الوقائي في قطاع غزة تحديداً» هي صراع بين حركة حماس وتيار داخل حركة فتح مما ساهم في تعميق الفجوة ما بين تيارات رئيسية داخل حركة فتح.

أظهر ترشح عدد من قيادات حركة فتح ضمن قائمة المستقبل (التي سجلت لدى اللجنة المركزية للانتخابات) في الانتخابات التشريعية، كمنافس لقائمة حركة فتح الرسمية قبل توحيدهما، قيادات الحرس الجديد وحددت ملامحها في الحركة، وأوضح مستوى الصراع بين الحرس القديم والجديد عمق الأزمة التي تعاني منها حركة فتح. لكن في الوقت نفسه أبرزت أن الحرس الجديد غير موحد ومنقسم في كثير من المواقف وطرق التعبير، ويدور في داخله صراع على النفوذ والقيادة.

ظهر الحرس الجديد نتيجة لغياب العملية الديمقراطية داخل حركة فتح، وتوقف تعاقب الأجيال داخل الحركة. وعدم استيعاب قياداته في النظام السياسي بحيث تم إسناد أغلب المناصب العليا في السلطة الفلسطينية لكادر الحركة من «العائدين» مما استبعد الحرس الجديد عن أغلب المراكز القيادية في السلطة الفلسطينية، وعدم الاعتراف بتجربة الداخل وهياكل الحركة الموجودة نتيجة لظروف العمل التنظيمي في الضفة الغربية وقطاع غزة ما قبل عام ١٩٩٤. كما زاد عدم انعقاد المؤتمر العام السادس للحركة من حدة الأزمة والاحتقان لدى كادر الداخل لفقدانه الفرصة الديمقراطية الممكنة للوصول إلى المواقع القيادية في حركة فتح «اللجنة المركزية والمجلس الثوري» وتوسيع مشاركته في الحكم مما أدى إلى تدمير واسع في صفوف الكوادر الفتحوية في الداخل وعمق الفجوة بين كادر الداخل وتجربته وكادر الخارج وتجربته.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH



رام الله، فلسطين / هاتف: 02 2964933 - فاكس: 02 2964934

e-mail: pcpsr@pcpsr.org / <http://www.pcpsr.org>